مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.682

16 June 1994
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثمانين
بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ساتيش شاندرا (الهند)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): يسرني أن أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والثمانين بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح .

على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو كل من اكوادور وسويسرا وشيلي والبرازيل . وأعطي الكلمة لممثل اكوادور السفير بينوأرغوتي .

السيد بينوأرغوتي (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس اسمحوا لي أن أهنئ بواسطتكم الأعضاء الموقرين في مؤتمر نزع السلاح لأن الجهود الدؤوبة التي بذلوها بذكاء ، وخصوصاً فيما يتعلق بمفاوضات الحظر الشامل بدأت تبعث على آمال قوية وتوقعات جدية بأن يستطيع المجتمع الدولي تفادي الاحتمال المرعب الذي تمثله الهجمات النووية الجديدة ضد البشرية . وان حكومة جمهورية اكوادور ، وقد شجعها هذا الوضع ، أعادت تحريك طلب الاشتراك في عضوية مؤتمر نزع السلاح ، كدليل إيجابي أكيد على دعمها الحقيقي لهذه الجهود .

وتهتم حكومة بلدي إهتماماً خاصاً بالاشتراك في المؤتمر للأسباب التالية : المفاوضات التي ستجري السنة المقبلة لتمديد معاهدة عدم الانتشار والمواقف التي اتخذتها بعض الدول التي يمكن أن تصبح نووية ؛ الضرورة البيئية التي تحتم الابقاء على منع التجارب النووية ، وخصوصاً في المحيط الهادي ، تجنباً لتلوث مصايد الأسماك وبقية الموارد البحرية ؛ تحديد الأسلحة التقليدية واستثمار الموارد في التنمية ، وخصوصاً بعد الاتجاهات التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة نحو نشوء النزاعات المنخفضة الكثافة والتقنية فيما يسمى ببلدان العالم الثالث ؛ تجنب احتمال قوي بنشوء نزاعات مسلحة بسبب مشاكل الحدود التي لم تحل في مناطق عديدة ، والتي تحركها سهولة توافر الأسلحة من البلدان الاشتراكية السابقة .

وبالاضافة إلى ذلك أود أن ابلغكم أن أكوادور ستكون ممثلة في اجتماعات المؤتمر بممثل تقني بمستوى رفيع من وزارة الخارجية ، سيحضر جميع اجتماعات اللجنة بل إنه سيتابع هذه القضية باستمرار في جميع محافل نزع السلاح في العالم بأكمله ، سواء إن كانت محافل اقليمية أو ثنائية . وبصفتي الممثل الدائم لإكوادور كنت على اتصال برئيس المؤتمر السابق السفير وولفغانغ هوفمان ومع رؤساء وفود بعض البلدان الأعضاء والبلدان التي في وضع مماثل لوضعنا ، ومع صديق الرئيس السفير لويس فيليب لامبريا . وبفضل هذه المناقشات المثمرة تأكدنا من أن هناك حالة ركود فيما يتعلق بتوسيع المؤتمر ؛ وعلى ذلك فقد أخذنا علماً أيضاً بالفكرة التي ظهرت في بعض الوفود عن إمكان وضع هذه المسألة أمام أجهزة أخرى في الأمم المتحدة ، إذا لزم الأمر ، وإن كان من الأفضل للمؤتمر نفسه أن يتحمل مسؤولية اتخاذ القرار المطلوب . كما أود أن أسجل بصراحة أن قائمة السفير سوليفان ، وهي مساهمة قيّمة ضاعت في غمار التطورات ،

ليست وثيقة ملزمة للمؤتمر وليست منصفة للمصالح الاقليمية لأمريكا اللاتينية لأنها تبقي على قلة تمثيل الاقليم في مجال قدمت فيه قراراتنا مساهمات رئيسية وكانت تهتم به على الدوام .

لكل هذه الأسباب تأمل اكوادور في ايجاد حل سريع للطريق المسدود الذي وصلت إليه مسألة توسيع المؤتمر لأننا مقتنعون بأن أفضل طريق لتعزيز انجازاته وعولمتها هو بالضبط عولمة عضويته .

السيد موزير (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية) : قبل كل شيء يا سيدي اسمحوا لي أن أقدم لكم أجمل التهاني والأماني من وفدي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح .

إن الحرب التي دارت في الخليج عام ١٩٩١ أوجدت توافقاً دولياً في الرأي غير مسبوق على أن الافراط في تكديس الأسلحة التقليدية يمكن أن يكون له أثر رئيسي في نشوء نزاع مسلح وفي سيره وانهائه . وعقب هذه الواقعة دار النقاش في مجموعة من التدابير الدولية . فهناك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وهناك عمل لجنة المؤتمر المخصصة ، وكلاهما يركز على مسألة الشفافية في التسلح . وكلاهما كانا موضع ترحيب حار من سويسرا من بداية الأمر . وتعتقد حكومتي أن تكديس الأسلحة والطاقات العسكرية هو نتيجة التوتر بين الأمم وليس سبباً لهذا التوتر . واستنباط تدابير شفافية لتفادي حالات سوء الفهم وتمهيد الأرض للأساليب التعاونية في الأمن يتفق تماماً مع أهداف سياستنا الخاصة بالأمن ونزع السلاح . وإذا كانت تدابير الشفافية يمكن أن توفر معلومات كبيرة لم تكن متوفرة من قبل معظم البلدان المشاركة فإننا نعتقد مع ذلك أن هذه المعلومات يجب أن يكون هدفها سياسياً وليس عسكرياً أو تحليلياً . فمجرد واقعة التوصل إلى اتفاق على العناصر والعوامل ذات الصلة بهذا الموضوع مهم بنفس درجة أهمية المعلومات التي يجري تبادلها ، إن لم يجاوزها في الأهمية . وتتوقع سويسرا أن تؤدي الجهود التي تبذل عالمياً من أجل الشفافية في التسلح إلى تجميع معلومات عن الأسلحة والقوى العسكرية ستكون معلومات ، واسعة ومفيدة وذات مغزى للاستقرار الاقليمي والأمن الدولي في الأجل البعيد . وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هو أساس ممتاز لتحقيق مزيد من التقدم في مجال الشفافية في التسلح وأنا موقن بأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ، برئاسة السفير فاغنميكرز الممتازة ، سيستطيع أن يتوصل إلى توصيات وأن يوجد المناخ الملائم لمزيد من الشفافية والانفتاح . وحتى يستطيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة أن يكون تدبيراً من تدابير بناء الثقة فلابد أن يشترك فيه أكبر عدد ممكن من البلدان . وعلى ذلك فالمهمة ذات الأولوية أمامنا هي اقناع من لم يشترك في السجل حتى الآن بأن يفعل ذلك .

وسجل الأمم المتحدة لا يتناول إلا حالة نقل الأسلحة وبذلك فانه لا يغطي إلا جانباً صغيراً مما تعتبره سويسرا ضرورياً في مجال الشفافية . والواقع أن نقل الأسلحة ليس هو لب المشكل بل الأثر الذي يمكن أن يحدثه في تكديس ترسانات كبرى تهدد أمن أمم أخرى . وتوسيع السجل ليشمل الحيازات العسكرية يبدو لنا لهذا السبب مسألة ذات أهمية أولية ، وخطوة من هذا القبيل تعتبر مفتاحاً لتحسين النظام الحالي . ومن الضروري إلى جانب ذلك إضافة المشتريات من الانتاج المحلي إلى الاخطارات الواجب تقديمها حالياً عن حالات نقل الأسلحة . فمن الواضح أن هذا النوع من الامدادات هو بديل يغني عن الواردات أو غيرها من أساليب الحصول على الأسلحة . وأملي أن يتحقق توافق واسع في الرأي على توسيع السجل ليشمل الحيازات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني وفي نظري أن المقترحات التي قدمتها كل من فرنسا (CD/TIA/WP.2 و CD/TIA/WP.9) ، والولايات المتحدة (CD/TIA/WP.4) وألمانيا (CD/TIA/WP.13) تعتبر مفيدة جداً . وأما الاتحاد الروسي (CD/TIA/WP.18) والسويد فقد وجها انتباهنا إلى القيود التي تنشأ من الاهتمامات المشروعة بالأمن القومي .

لقد قدمت اقتراحات تتعلق بالنموذج الموحد لتقديم التقارير لسجل الأمم المتحدة وتتعلق بتعديل الفئات السبع الحالية . والفئة السابعة (القذائف ومنظومات اطلاق القذائف) هي بوجه خاص بعيدة عن أن تكون مقبولة في شكلها الحالي ولذلك يجب إعادة النظر فيها . وينبغي ألا يستند إنشاء فئات فرعية جديدة على الاعتبارات التقنية وحدها بل على وضوح الوظيفة التي تؤديها الأسلحة المدرجة في فئة فرعية بعينها .

ومنذ إنشاء السجل كانت هناك دائماً اقتراحات بإضافة أنواع جديدة من الأسلحة إليه . ونحن نؤيد تمام التأييد اقتراحات ادماج الأسلحة التي لها أهمية من زاوية الأمن الدولي والاستقرار الاقليمي . ولكن هناك خطر الافراط في توسيع مجال التقارير وادخال أشياء أقل أهمية فيها بحيث ينتهي الأمر إلى نقص في الشفافية بدلاً من زيادتها . ومن الضروري ألا يتحول الدليل إلى أداة تعكس أراء كل واحد دون أن ترضي أي واحد .

والمعلومات عن الأسلحة تتناول أساساً البُعد المادي في القوى العسكرية وهي ليست ذات مغزى في حد ذاتها . فلابد من معلومات أضافية إذا أردنا أن تكون الصورة كاملة . وقد قيلت أفكار كثيرة في هذا الموضوع مثل تقديم اعلانات سنوية عن حجم القوات المسلحة وتنظيماتها (CD/TIA/WP.5) كما أن الاشارات عن النظريات العسكرية التي يسير عليها جيش من الجيوش تعتبر عناصر مهمة أخرى يجب أخذها في الحسبان ويود وفدي أن يعود إلى هذه المسائل بتفصيل أكبر في اللجنة المخصصة لشفافية التسلح .

ونحن نؤيد تمام التأييد التدابير الأخرى التي ورد ذكرها ، مثل تلك الموجهة ضد تهريب أسلحة أو الاستخدام العشوائي للألغام البرية . ولكن هذه التدابير لا يمكن أن تناقش بالطريقة المناسبة في محفل مسؤول عن التركيز على الأمن الدولي والاستقرار الاقليمي . وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من مؤتمر نزع السلاح أن يعالج ، من بين جملة أمور ، مشاكل الانفتاح والشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل ، وفقاً للصكوك القانونية القائمة . ونظراً لطول خبرة مؤتمر نزع السلاح في مجال أسلحة الدمار الشامل فمن الواضح أنه أنسب محفل لمعالجة هذا الموضوع وأملي أن تتاح لنا فرصة العودة لهذا الموضوع في مناقشاتنا المقبلة .

والشفافية أداة وليست هدفاً من أهداف سياسة الأمن . فكل أمة تحاول ضمان أمنها بواسئلها الخاصة ولهذا تختلف التوقعات في المعنى المقصود من تدابير الشفافية . فربما ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى مسألة دور الشفافية ضمن الاطار الأوسع الذي يضم تدابير تعزيز الأمن . وهذه المهمة ليست بطبيعة الحال جزءاً من ولاية اللجنة المخصصة . ولكن من ناحية أخرى فان كل بلد يساهم في النقاش يكشف بصورة ضمنية عن نواياه وتوقعاته . ويحدث ذلك بطريقة لا شعورية تقريباً وغالباً ما يكون من خلال بيانات تبدو في ظاهرها تقنية . وينطبق هذا التعليق أيضاً على بياني هذا فالاقتراحات الواردة فيه تعكس ما تنوي حكومتي أن تفعله متى تحققت الشفافية الحقيقية .

وفي مجال الأسلحة التقليدية فنحن لا نؤمن بقواعد بسيطة تستند إلى ما تحقق في مجال أسلحة الدمار الشامل التي يسودها حظر كامل أو جزئي . فتنظيم نقل الأسلحة والحيازات العسكرية مختلف في طبيعته لأن هذه الأسلحة مشروعة في حد ذاتها ، حتى وإن كانت تستخدم بطريقة غير مشروعة . ونظراً لتعقد هذه المشاكل ، التي قد تمتد إلى ما يجاوز المجالات التقليدية للحد من الأسلحة ونزع السلاح فقد يكون من المناسب المضي قدماً بروح عملية على المستويين الثنائي والاقليمي وعلى المستوى الدولي حتى نستطيع أن نتوصل إلى مناهج مبتكرة ومتنوعة . وهذا التعقد المتزايد يوضح سبب انتشار الأساليب الاقليمية في نظريات الأمن بعد الحرب الباردة ، فهذه الأساليب تتناول بصفة مباشرة ، لا بواسطة معايير عامة ، البواعث التي تؤدي بالبلدان إلى تحويل نسبة كبيرة من مواردها لتكوين مخزونات ضخمة وبناء قوتها العسكرية .

ولا يفوتني في ختام تعليقاتي أن أؤكد اهتمام بلادي العميق والمستمر بمؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير موزير من سويسرا على بيانه وعلى عبارته الرقيقة الموجهة للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن للسفير بيرغينيو من شيلي .

السيد بيرغينيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس اسمحوا لي أن أبدأ أول بيان لي في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح بالاعراب عن تقديري الشخصي وسعادة وفدي باطلاعكم بتوجيه مناقشاتنا بما لكم من خبرة كبيرة . وأود أيضاً أن أسجل شكرنا للدور الكبير الذي أداه أسلافكم السفراء جيرارد إيريرا و وولفغانغ هوفمان وجورجي بويوتا ، وأعلن التزام وفدي بالتعاون مع الأمين العام السيد فلاديمير بيتروفسكي ومع السيد عبد القادر بن اسماعيل ومع جميع أعضاء الأمانة المشهود لهم بالكفاءة وحسن الخلق .

ليس في عزمي أن أتناول بالتحليل جميع القضايا التي يهتم بها المؤتمر . فإذا وافقتم فانني أفضل الاشارة بعبارات عامة للوضع الحالي وللتحديات التي تثيرها عملية نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي بسبب الصدع الكبير الذي حدث في النظام القديم الذي كان يتميز بثنائية القطبين والحرب الباردة وتوازن الرعب . وإن البيان الذي القاه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي منذ ستة أيام فقط في منظمة العمل الدولية لهو بيان كبير الدلالة خصوصاً حين قطع بأن السلام والتنمية لا ينفصل أحدهما عن الآخر لأنه إذا كان صحيحاً أن التنمية الدائمة لا توجد بدون سلام فان السلام بدوره غير ممكن بدون تنمية . وهذا القول جاء متزامناً مع تقديم وثيقة "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" التي توسع من نطاق الأراء التي كان قد طرحها في وثيقته السابقة "خطة للسلام" . وإذا كانت هذه الوثيقة الأخيرة لا تستعرض قضايا نزع السلاح ، التي كان قد عرض موقفه بشأنها عرضاً بليغاً في رسالته إلى هذا المؤتمر وفي بيانه أمام المجلس الاستشاري لنزع السلاح ، فان القراءة المتأنية فيها تبدو مفيدة في نظري لتساعد على أن يكون برنامج عملنا سليم الاتجاه وعظيم الأهمية .

والأمين العام ينظر إلى القمة العالمية التي ستنعقد في كوبنهاغن ١٩٩٥ على أنها خطة اجتماعية شاملة على مستوى العالم بأكمله ، وهي تعزز اعتقاده بضرورة تجاوب هيكل الأمم المتحدة مع الدورات الكامنة في الأنشطة العضوية متعددة التخصصات والمتناسقة التي يقع عليها واجب أدائها . وعلى أساس نفس هذه العناصر التي تقول بالتكافل بين العوامل الاجتماعية ووظيفية الهياكل التي تؤدي هذه الوظائف يمكن القول بحق بأن الوقت قد حان لعولمة عملية نزع السلاح أيضاً . وينبغي أن يكون لمؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الجهاز الرئيسي المختص والمحفل المركزي لجميع قضايا نزع السلاح ، شكل يتأقلم مع عملية التغير والعولمة والديمقراطية التي يمر بها المجتمع الدولي . كما ينبغي له أن يوسع نطاق موضوعاته وأن يدرس بمزيد من التعمق جدول الأعمال المتنوع أصلاً الذي يهتدي به في عمله وأن يوجهه نحو مفهوم نزع السلاح بوصفه جزءاً من التنمية الشاملة . نزع السلاح والتنمية هي مراحل في الانتقال من عصر الشك إلى عصر الاشتراك في الأمن الذي بدأ يظهر الآن . ومن ناحية أخرى يجب الاعتراف أيضاً أن نزع السلاح هو في حد ذاته منظومة موحدة يتحمل كل المشاركين في تحقيقها مسؤولية

معينة وإن كان عليهم جميعاً مسؤولية مشتركة . وعلى خلاف العهد السابق حين كانت القرارات الرئيسية التي تحدد مصير السلام محصورة في أيدي عدد محدود من القوى فلم يعد من الممكن اليوم لدولة واحدة أن تقوم بأي عمل وأن تقرره من منظور الأمن القومي الخداع الذي ترى أنه مطلق .

وأود الآن أن أبيّن صواب هذا الأسلوب المنهجي في نزع السلاح ، الذي يجاوز إلى حد ما البيان الذي ألقيتموه في هذا المحفل من وقت قريب . ويمكن القول بأن المقدمات التي يستند إليها هذا الموقف هي كما يلي . جميع قضايا نزع السلاح يجب أن يتناولها هذا المؤتمر . ولبلوغ هذا الهدف تماماً يجب أن تتوفر للمؤتمر الصفة التمثيلية بالكامل . والأمن الاقليمي ونزع السلاح كعملية اقليمية يرتبطان بنزع السلاح والأمن العالميين . وينبغي أن تبرر جميع الدول سياساتها في ضوء المساهمة التي تقدمها إلى الأمن العالمي . ولا يمكن أن يكون هذا الأمن العالمي عسكرياً فحسب بل يجب أن يضم جميع أبعاد التنمية .

وأعضاء هذا المؤتمر حريصون كل الحرص على انجاز جميع مفاوضات نزع السلاح الرئيسية في هذا المحفل . وقد أثبت مؤتمر نزع السلاح بالفعل أهميته عند إبرام المعاهدة التاريخية بحظر الأسلحة الكيمائية التي كان قد سبق التفاوض عليها ووضع صيغتها في محافل المؤتمر . كما أنه خطا خطوة حاسمة في القرار ١٢١٢ الذي شكل لجنة للتفاوض على معاهدة عالمية لحظر التجارب النووية . وهناك مذهب فكري قوي ، نحن من أنصاره ، يقول بضرورة تحسين اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسونية من حيث اجراءات التحقق وذلك ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح ، ولكن من غير المقبول أن يتفاوض المؤتمر على صكوك دولية من خلال نظام تكون المشاركة فيه محدودة وليس من المرغوب فيه محاولة تجنب هذه الصفة المحدودة بالجوء إلى المؤتمرات الدبلوماسية المستقلة تماماً عن مؤتمر نزع السلاح . كما أنه ليس من المعقول أن يطلب من الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة البيولوجية تحويل مداولاتها إلى مؤتمر نزع السلاح دون أن نضمن لهم المشاركة على أساس المساواة . ولهذا أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن الرغبة في أن ينجح الجهاز الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في نزع السلاح في أن يعكس على حقائق الوضع الجغرافي والسياسي الجاري وأن يواجه على النحو المناسب تحديات الأمن في هذا العقد وفي القرن المقبل .

ويمكن تثبيت التقدم الذي تحقق في بعض القطاعات والمناطق الجغرافية بترجمته إلى مساهمات في عملية السلاح والأمن الشاملة . وهناك أمثلة على ذلك منها اتفاق مندوزا ، ونفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبدء في نظام من تدابير بناء الثقة المتبادلة أثناء اجتماع الخبراء الذي عقد في بيونس ايريس في بداية السنة ، فهذه كلها في حد ذاتها وقائع لها مغزى عالمي حتى ولو كانت ضمن إطار

اقليمي . ولضرب مثل آخر على مساهمة اقليم أمريكا اللاتينية في تدقيق النظام الشامل لمنع الانتشار يمكن ذكر تعزيز معاهدة تلاتلولكو التي عهدت بما يسمى التفتيش الخاص إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكنها ساهمت أيضاً في توسيع سلطات هذه الوكالة الموجودة في فيينا بوضع هذا التفتيش ضمن اطار نظام الرصد الذي جاء في معاهدة تلاتلولكو والالتزامات الواقعة على الدول الأطراف في عبارات أوسع مما جاء في معاهدة عدم الانتشار .

والقول بأن الأمن القومي لا يوجد معزولاً ولا يمكن الاحتجاج به لتقويض أمن الآخرين هو قول يؤدي بنا إلى أن نقف موقفاً من تفجير أي نبيطة نووية تخرق الوقف الاختياري وتعرقل الجهود التي يبذلها مؤتمر نزع الأسلحة للوصول إلى وقف نهائي لجميع التجارب النووية . وإن الضمير الحي لدى الشعوب ليرفض أي محاولة في هذه التجارب لتبرير الأسلحة النووية ، أو التفكير فيها كأدوات استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما لا يتفق مع قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) . ولهذا السبب لا أرى مناصاً من أن أضم صوتي للبيانات التي أدلى بها السفير مارين بوش الموقر وغيره من الممثلين تنديداً بقرار جمهورية الصين الشعبية .

والأخطر من ذلك هو موقف حكومة أخرى تهدد بالانسحاب من المنظمة الدولية المسؤولة عن التحقق والرصد عند استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها . ونحن جميعاً نشترك في الرغبة في أن نرى الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية . ولكن ما من بلد يحق له أن يجعل الالتزامات التي تعهد بها موضوعياً ورسمياً أمام المجتمع الدولي مرهونة بمقتضيات أمنه كما يفسرها في وقت ما من الأوقات . فالعضوية في منظمة دولية تفرض علينا احترام قواعدها وقد كانت المنظمة الدولية في نظر البلدان النامية عنصراً دائماً من عناصر التوازن والدعم لأهم مصالحنا الحيوية ، بدءاً بالحفاظ على الأمن وتعزيز السلم .

ومن الشائع الآن أن يقال أن الأمن لا يمكن أن يكون عسكرياً فحسب بل يجب أن يعكس وجهة نظر شاملة تواجه التحديات التقنية والاقتصادية والاجتماعية بمنهجية متعددة التخصصات . ويجب أن يكون هذا الجانب موضع اهتمام كبير ولكن في الوقت نفسه لا يجب أن ننسى أن هذه النظرة الشاملة تبدأ بمنهج موحد لمشاكل نزع السلاح في بعض المجالات التي أرى من المفيد إيجازها . فمؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لن ينجح في بلوغ أهدافه إلا بقدر ما تنجح قرارات حظر التجارب النووية التي يتخذها مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء في تلبية الشروط التي جاءت في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والتي لم تستوف بعد ، وتسوي الخلاف بشأن الانفجارات النووية السلمية مرة واحدة إلى الأبد ، وتتناول في اتفاقية عالمية اهتمامات الدول التي ترى في المعاهدة مجرد ترسيخ عدم التوازن في القوى بين الدول النووية

وغير النووية . ولهذا فإن مقبولية معاهدة عالمية لمنع الانتشار لن تنبع من مزايا وعيوب النص الحالي الذي قد لا يكون من الممكن اصلاحه تماماً ، بل من مجموعة مكتملة من الاتفاقات الموازية التي تجعل لنظام عدم الانتشار مصداقية ومحتوى ونطاق حقيقيين . وفي هذا الصدد فإن وضع ضمانات الأمن السلبية في صيغة ملزمة دولياً (مثل قرار تصدره الجمعية العامة بتوافق الآراء) واعداد اتفاقية لتنظيم استخدام المواد الانشطارية ومنع استخدامها للأغراض العدوانية ، منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والشفافية في التسلح وعمل تقييم كمي لجميع أنواع الأسلحة (وهناك مبادرة معقولة من الأرجنتين تدرج أسلحة الدمار الشامل) كلها عوامل لا تنفصل في نجاح أي نظام دولي حقيقي لمنع الانتشار الأفقي والعمودي أيضاً .

إن هذا العرض لا يتضمن أفكاراً جديدة بل رغبة صادقة في توسيع آفاق مناقشاتنا إلى حد ما والسير في الطريق الذي قد يكون حاسماً للفشل أو النجاح في تطلعاتنا . ولقد أشرتم ياسيدي إلى أهمية توسيع مؤتمر نزع السلاح ليضم مزيداً من البلدان التي تشارك على قدم المساواة تماماً في هذه المفاوضات الحالية التي تبدأ الآن . ورغم أن توسيع مهام المؤتمر هو أمر ضروري أيضاً كما قلت في بداية بياني ، فإن هاتين القضيتين مرتبطتان بما لا يقبل الانفصال فلهذا فنحن شاكرون بوجه خاص السفير لامبريا من البرازيل على الجهود التي خصصها لهذا الموضوع بصفته صديقاً للرئيس . وأختم كلمتي بأن أشكركم على اتاحة هذه الفرصة للتعبير عن تلك الأفكار وأجدد الاعراب عن كامل التعاون من وفد شيلي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير بيرغينيو من شيلي على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى أسلافي وإلى الأمانة وإلى شخصي . وأعطي الكلمة الآن للسفير لامبريا من البرازيل .

السيد لامبريا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : إن وفدي يشعر بكثير من الرضا للتقدم الذي تحقق بالفعل في التفاوض على معاهدة شاملة لحظر التجارب . ولا شك إن تحقيق ذلك كان يرجع إلى المتحمس والمدقق في نفس الوقت الذي أتبعه رئيس اللجنة المخصصة السفير مارين بوش في تسهيل عمل اللجنة ، وإلى ديناميكية رئيسي الفريقيق العاملين السفيران هوفمان و ديمبينيسكي . فلهم منا جميعا جزيل الشكر . ونحن نحبذ كثيراً قرار السفير مارين بوش بإعداد نص متداول قبل الانتهاء من هذا الجزء من دورة مؤتمر نزع السلاح .

إننا نقترب من مرحلة وضع التعريفات المهمة ونود أن نساهم في المناقشة ببعض الملاحظات المتصلة بالتحقق . أولا أود أن أتحدث عن أمرين أرى أنهما يستحقان اهتماما خاصاً . الأول هو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يمكن النظر إليها على

انها أداة مستقلة بل على انها ستنضم إلى الأدوات الموجودة ، والأمل أن تنضم إليها أدوات أخرى في المستقبل مثل اتفاق وقف انتاج المواد الانشطارية وذلك في إطار قانوني واسع يضم جميع التفاهمات المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي بعبارات واسعة . معنى هذا إننا في عملية وضع معاهدة الحظر الشامل وترتيبات التحقق الخاصة بها لا يجب أن نعزل أنفسنا عن الموجود من صكوك وآليات تحقق . ولهذا فإننا نحبذ وجود علاقة وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

والتعليق الثاني هو أن معاهدة الحظر الشامل هي صك سياسي تكمن قيمها الأساسية في التزام الدول الأطراف . والتحقق مهم بقدر ما يقوي الثقة التي يخلقها النظام . ولكن يجب أن يكون واضحاً أننا لا نريد وضع صك يكون التحقق فيه هدفاً في حد ذاته . كما أن القيود التقنية والسياسية والمالية القائمة لا تسمح بوضع نظام تحقق خال من الثغرات . ولهذا يجب أن نتصرف كما لو كنا نريد إقامة هذا النظام ، وخير قول ينطبق على هذا الموقف هو القائل "إن الكمال عدو الحسن" .

لقد اخترنا أسلوباً في التحقق يعتمد على التجربة المكتسبة من الماضي من خلال الرفض المتبادل الذي نفذه عدد من البلدان ، وخصوصاً الدول التي أعلنت انها حائزة لأسلحة نووية . وهذا الأسلوب يعتمد على القدرة على كشف وتعيين عدة ظواهر فيزيائية ترتبط ارتباطا مباشراً ، وفي بعض الأحيان ارتباطاً حرفياً بالانفجار النووي . ولهذا الأسلوب مزاياه الكامنة فيه وفي الوقت نفسه لم تكن هناك خيارات أخرى واضحة لكشف الأنشطة في مجالات ذات حساسية عالية كانت تثير شكاً مستمراً . وإلى جانب الخبرة المكتسبة بالفعل في الماضي يتميز هذا النظام بأنه غير تدخلي في أساسه . ولكن ينبغي ألا نسمح له بأن يصرف أنظارنا عن عنصرين مهمين . أولاً أن أي انفجار نووي يتطلب قدراً أدنى من المواد عالية الانشطار ، وهي مواد ليست متوافرة بسهولة ويجب تقديم حساب عنها بدرجة كبيرة وفقاً لآليات التحقق القائمة . وعند ابرام اتفاق "وقف انتاج المواد الانشطارية" يمكن أن يكون هذا العنصر كبير الأهمية للتحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . وثانياً لا يأخذ هذا النظام في حسبانه أن أي انفجار نووي ، بل أي انفجار نريد أن نحصل منه على أقصى معلومات تقنية ، يتطلب العناية في اختيار موقع ما وتحضيره . والنظام الذي نقترحه ستكون له ، من الناحية ، طاقة كشف متناسقة في حين إننا نعلم إن بعض المواقع أنسب من غيرها كمواقع اختبار ، حتى بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية المتصلة بالموضوع . ونستطيع بدون شك أن نخفف من هذا القلق بعمليات التفتيش المناسبة في الموقع أو بإجراءات الشفافية . ونحن لا نقترح اعادة النظر في العمل الذي انجزناه إلى الآن بشأن التحقق بل أن ننظر نظرة أوسع إلى هذه المسألة المهمة مع الأمل في إمكان المساعدة على توجيه أفكارنا في المستقبل .

لقد خصصنا معظم جهودنا أثناء عملية التفاوض على معاهدة الحظر الشامل لموضوع اقامة نظام التحقق في المعاهدة . وكان الفرض الأساسي الذي اعتمدناه هو أن النظام الدولي يجب أن يقوم على دعامتين: نظام مستمر للرصد وعمليات تفتيش بالتحدي في الموقع . وقد نظر فريق الخبراء العلميين في مسألة رصد الاهتزازات لأكثر من ١٥ سنة . ودارت مناقشة متعمقة . وإن لم تكن نهائية ، عن التقنيات الممكن استخدامها في نظام الرصد . وقد قررنا بالفعل أن ندخل التقنية السيزمية باعتبارها تقنية الرصد الأساسية . ودارت بيننا مناقشة عن مسألة عمليات التفتيش في الموقع . وباختصار فقد أنجزنا عملا كثيرا ولا تزال هناك بعض النقاط الحاسمة التي يجب اتخاذ قرار بشأنها ولكن بين أيدينا بالفعل المتطلبات الأساسية لبدء الصياغة ولمعالجة عدد من القضايا المعلقة التي تحتاج إلى مفاوضات سياسية.

وأول نقطة يجب أن نعالجها الآن هي اقامة شبكة الرصد . وفي اعتقادنا أنه قد تمت بالفعل عملية انتخاب طبيعي للتقنيات المطلوبة في تقنيات الرصد غير السيزمي ، وهو ما اتضح من نسبة الاهتمام بكل واحدة منها . وهذا يدل على أننا يجب أن نبدأ في صياغة أحكام استخدام شبكة النويدات المشعة وأن نوجه الاهتمام التقني لفحص الشروط التقنية لكل محطة ، وعدد المحطات وتوزيعها الجغرافي . وسيكون العمل المقبل في فريق الخبراء العلميين مساعدا لنا على تقييم الحاجة إلى محطات مائية صوتية لاستكمال طاقة الكشف في الشبكة السيزمية . ولا يجب تجاهل التقنيات الأخرى ، ويجب الاستمرار في العمل بشأنها ، ولكن دون النظر إليها على أنها ضرورية أو أنها شروط لا غنى عنها في النظام المقبل .

وهناك نقطة يعتقد وفدي أنها تتطلب مزيدا من النظر التقني هي عمليات التفتيش في الموقع . وقد نظرنا بدقة في عمليات التفتيش بالتحدي وإن كانت هناك عدة نقاط ما زالت غامضة أمام وفدي . ونعتقد أننا يجب أن ندرس بمزيد من التفصيل مسألة اختلاف درجات "وتكاليف" التفتيش بالتحدي . كما أننا نعتقد أن الأمانة التقنية يجب أن تؤدي مهمات تدقيق تقني متفرقة للتأكد من إمكان الاعتماد على محطات الرصد . ويمكن النظر أيضا في تنفيذ هذه المهمات بالنسبة لاستخدام المحطات الوطنية التي تقدم معلومات للنظام . وسنحتاج لفحص هذه القضية فيما بعد . فتقييم هذه المسائل تقييما وافيا سيكون هو الأساس الذي تعتمد عليه قرارات سياسية كثيرة مثل إجراء البدء في عملية تفتيش بالتحدي.

وهناك مسألة أخرى يجب فحصها بدقة هي استخدام الوسائل التقنية الموجودة التي تتصل بالتحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بما في ذلك تلك المتوفرة بصفة قطرية أو متعددة الأطراف . ونحن نعتقد بضرورة فحص هذه الامكانية بالكامل . ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن استخدام المعلومات التقنية التي تقدمها

الوسائل التقنية الوطنية يثير مسألة إمكان الاعتماد عليها من الناحيتين التقنية والسياسية . وهذه مسألة حساسة تتطلب مزيدا من الفحص . ولكن يجب ألا نتخلى عن فكرة اعتماد نظام التحقق على معلومات موضوعية لا تحيز فيها . ويمكن تصور العديد من الاجراءات ذات الطبيعة التقنية أو السياسية للمساهمة في زيادة موثوقية هذه المعلومات ، وأستطيع أن أذكر من بين هذه الاجراءات زيادة الشفافية في الاستخدام ، وإمكان فحص معلومات من جهاز حكومي دولي يتبع المنظمة المقبلة قبل اتخاذ أي عمل تنفيذي ، وإمكان فتح المحطات بعمليات تدقيق متعددة الأطراف في بعض الحالات .

كما أن استخدام المعلومات الآتية من مصادر خارجية ، سواء كانت وطنية أو متعددة الأطراف ، يثير مسألة درجة معالجة البيانات وتحليلها من جانب الأمانة التقنية للمنظمة المقبلة . وقد قيل الكثير في هذه المسألة ونحن نعتقد أن المواقف ليست متباعدة تماما . ومن المقبول لدينا ألا يكون للأمانة التقنية دور سياسي في صنع القرارات . وهذا ينطبق على تقييم المعلومات وعلى الامتثال . ومن ناحية أخرى ، يجب أن تكون لها الطاقة التقنية الكاملة لمعالجة وتحليل المدخلات الخام من المعلومات المتلقاة وتلخيصها في صورة مجمعة قابلة للقراءة . وينطبق ذلك على المعلومات الواردة من الشبكة السيزمية وغيرها من شبكات الرصد في المنظمة . وينبغي أن تكون الأمانة قادرة أيضا على تحليل المعلومات التقنية الواردة من مصادر وطنية . وينبغي أن تكون المعلومات التي ستقدم بانتظام من الدول الأعضاء في هذا الشكل المجمع الذي يمكن فهمه . وتستطيع الدول الأعضاء التي يهمها الأمر أن تحصل على جميع المعلومات التي توافر للأمانة من الشبكة التابعة لها.

وحتى يمكن أداء هذه المهام نتصور أن أجهزة التداول الدولية الحكومية في المنظمة سيكون عليها أن تقدم للأمانة التقنية توجيهات أو معايير سياسية طويلة الأجل عن تقييم البيانات الواردة . وهذه المسألة مهمة لتجنب المغالاة في التأكيد على معايير سياسية وقتية.

ونحن نشعر بقلق متزايد من تكاليف نظام التحقق ونؤيد إنشاء منظمة صغيرة تكون لها صلات تقنية وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونعتقد أن لدينا بالفعل عددا كافيا من المعلومات للبدء في النظر في العلاقة المقبلة بين منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نعلم أن هذه الوكالة ليست لديها الوسائل التقنية لتنفيذ مجموعة اجراءات التحقق التي نضعها لمعاهدة الحظر الشامل ولكن ليست هناك أي منظمة متعددة الأطراف أخرى تملك هذه الوسائل . ومن ناحية أخرى نعتقد أن المنظمة المقبلة ستحقق مكاسب فورية من استخدام البنية الأساسية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، سواء منها المادية أو البشرية . ونعتقد أيضا أن هناك فوائد متبادلة ستعود على نظام التحقق نفسه . وتبادل المعلومات سيكون

مفيدا للضمانات ولعمليات التحقق التي تنص عليها اتفاقية الحظر الشامل بحيث يكون الدعم متبادلا . كما أن التوصل إلى اتفاق "وقف انتاج المواد الانشطارية" ستزداد المعلومات مما يزيد من المكاسب التراكمية مرة أخرى . ونحن لا نؤيد إنشاء منظمة جديدة مقطوعة الصلة تماما بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحن نعلم أن كثيرا من الأعمال والقرارات المتصلة بإدارة معاهدة الحظر الشامل ربما تتطلب أجهزة حكومية دولية معينة لاتخاذ القرارات ، تكون مستقلة عن أجهزة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي رأينا أن من الممكن حل ذلك وفقا للخطوط التي اتبعت بالفعل في معاهدة تلاتيلولكو التي لديها منظمة خاصة بها هي أوباناك OPANAL أي وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي . وهذه المنظمة لها مؤتمر عام مفتوح أمام جميع الدول الأطراف ، ومجلس يختص بعملية اتخاذ القرارات المعتادة والاشراف على نظام التحقق الذي جاء في المعاهدة ، وأمانة صغيرة . وتؤدى عمليات التحقق من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي حالة معاهدة الحظر الشامل يمكن أن تكون الترتيبات التقنية إما على شكل إقامة وحدة معينة ضمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكون مخصصة لعمليات التحقق المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، أو إبرام اتفاق بين المنظمتين يبين الاجراءات التي تتبع والخدمات والتسهيلات التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نميل إلى الخيار الأول ولكن نوافق على أن القرار النهائي لن يتخذ إلا بعد التطورات الجديدة في نظام التحقق وزيادة التدقيق في نطاق الاتفاقية.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم هل هناك وفد آخر يطلب الكلمة في هذه المرحلة؟ إذا لم يكن ، فأنتقل الآن إلى الورقة غير الرسمية التي وزعتها الأمانة والتي تتضمن جدول الاجتماعات التي يعقدها المؤتمر وأجهزته الفرعية في الأسبوع المقبل . وقد أعد هذا الجدول بالتشاور مع رؤساء اللجان المخصصة صاحبة الشأن . وهو كالمعتاد جدول اشاري فقط ويمكن تغييره إذا كان ذلك ضروريا . وعلى أساس ذلك ، وإذا لم يكن هناك اعتراض ، فأقترح أن نعتمده .

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): بهذا ينتهي عملنا اليوم . هل هناك أي وفد يرغب في الحديث في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل بلجيكا الموقر.

البارون غيليوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) كلمة تذكير فقط لأؤكد أن اجتماع اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية سيعقد بعد ظهر اليوم في الساعة الثالثة في القاعة الخامسة.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): شكرا على هذا الايضاح . هل هناك أي وفد آخر يرغب في الحديث في هذه المرحلة؟ إذا لم يكن ، فسأعلن رفع هذه الجلسة العامة ولكن قبل ذلك أود أن أذكّركم أن السفير كمال سيعقد ، فور انتهاء هذه الجلسة العامة ، الجولة الأولى من مشاوراته غير الرسمية المفتوحة أثناء هذه الدورة بشأن تحسين سير المؤتمر وزيادة فعاليته ، وأن الاجتماع سيكون مفتوحا ، كما جرت العادة ، للدول غير الأعضاء التي تشارك في عمل المؤتمر.

وستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس ٢٣ حزيران/يونية ١٩٩٤ الساعة العاشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥